بل يخرج زنة اخرى لها عنها الثالث يخرج تلك الكلمة عن الاصول على تقدير
الاصالة والزيادة معاً ثم اشار الى القسم الاول بقوله فيخرجها عن الاصول
كتاء ينقل وهو ولد الثعلب وترتب وهو الشيء الثابت فانه ليس فعلل
كجعفر بضم الفاء في الاصول فيحكم بزيادتها فيهما فوزنهما تفعل بفتح التاء
وضم العين واورد ههنا سؤال في الشروح وهو انه ليس تفعل ايضا في
الاصول واجيب عنه بانه اذا تعارض الامران فالحمل على الزائد اولى لان ما زيد
فيه من الكلام اكثر من المجرد هكذا ذكروه ويعلم منه ان تنفعلا وترتبا مما يخرج
عن الاصول بتقدير اصالة التاء وزيادتها والكلام فيما يخرج عنها على احد
التقديرين فكيف يصح ذكرهما ههنا وغاية ما امكنني فيه ان يقال مراد المصنف
يبتني انه اذا خرج اللفظ عن الاصول بتقدير اصالة حرف فانه يحكم بزيادة ذلك
الحرف ومثل لذلك لما يخرج على تقدير الاصالة ولم يعبأ بخروجه على تقدير الزيادة
ايضا فانه ليس منظورا فيه ههنا وايضا ذكر في شرح الهادي ان ترتبا وهو
الشيء الثابت من الرتوب وهو الثبات وذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف
ابن مالك ان التاء الاولى في ترتب زائدة لوجهين احدهما الاشتقاق وهو
انه من رتب والثاني عدم النظير فدل هذا على ان له اشتقاقا وقد جعله المصنف
مما فقد فيه الاشتقاق ويمكن ان يقال المراد من ايراده بيان انه يخرج عن
الاصول على تقدير اصالة التاء من غير النظر الى اشتقاقه لكنه كما ترى وكذا
قالوا انتفل تفعل من النفل وهو نفط الديوح سمي ولد الثعلب به لما فيه من اللين
والصفرة ومن قولهم رجل نفل اي وسخ لكن يمكن ان يمنع تحقيق الاشتقاق
هنا بل هو شبه اشتقاق قوله وكنون كنتأل وهو القصير فانك لو جعلتها
اصلية لكان وزنه فعللا او فعلالا وكلاهما مطرح فلذلك حكم بزيادتها وكذا نون

نون كنهبل وهو نوع من الشجر اذ ليس في الاصول مثل سفرجل بضم الجيم فوزنه
فنعلل وذكر في شرح الهادي انه لو قيل ليس في الكلام فنعلل ايضا قلت
الحمل على الزيادة اولى فيرد ههنا مثل ما مر قوله خلاف كنهور وهو العظيم
من السحاب فانه لم يحكم فيه بزيادة النون لانه اذا حكم باصالته فوزنه كان
على وزن فعلل وهو موجود في ابنيتهم الان الواو فيه للالحاق بسفرجل
فوزنه ح فعلول قوله ونون حنفساء بفتح الفاء عطف على قوله نون
كنتأل فحكم بزيادتها لعدم فعللاء بفتح اللام الاولى وكذا نون قنفخر بضم القاف
وهو العظيم الجثة لعدم فعلل قوله او بخروج زنة عطف على قوله فيخرجها
اي فان فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج تلك الكلمة عن الاصول او
بخروج زنة اخرى لتلك الكلمة عنها وهذا هو القسم الثاني من عدم النظير
وذلك كتاء تتفل وترتب بضم الاول فانه يحكم بزيادتها وان كان فعلل
موجودا في كلامهم كبرثن لما ثبت زيادتها في تتفل وترتب بفتح الاول فكذا فيهما
لان اللفظ والمعنى متفقان فكيف يكون في احدهما اصلا وفي الاخر زائدا قال
في الصحاح امر ترتب بضم التاء وفتح العين فاشار بقوله بضم التاء وفتح العين
الى ان التاء زائدة وذلك اذا لم تثبت جخدب بضم الجيم وفتح الدال ظاهر لخروجها
عن الاصول وكذا لو ثبت لما ثبت زيادة التاء في ترتب وكذا نون قنفخر
بكسر القاف وان كان مثل قرطب كثيرا لما ثبت زيادتها في قنفخر بالضم
وكذا نون حنفساء بضم الفاء وان ثبت قرفصاء ضرب من القعود وهو
يجلس الشخص على اليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيده ويضعهما على ساقه
كما يحتبي بالثوب يكون يداه مكان الثوب وكهمزة ألنجج وهو عود يتبخر به فانه
يحكم بزيادتها وان كان فعنلل كشرنبث وهو الغليظ ثابتا في كلامهم

Copyright © King Saud University